

الأزمات المالية الدولية

من الخميس الأسود إلى تسونامي المجنون

/ علة مراد
جامعة الجلفة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى المسح التاريخي للأزمات المالية الدولية؛ حيث تعتبر أزمة الكساد العالمي Great Depression أول أزمة مالية عالمية بكافة المقاييس، والتي امتدت تاريخياً من سنة 1929 إلى غاية 1933، وأثرت بشكل واضح على كافة المجالات تقريباً، لتليها بعد ذلك أزمتا: أكتوبر 1987 والأزمة المالية لسنة 1989 واللذان انعكستا بشكل سلبي وبصورة خاصة على نشاط الأسواق المالية، ليعرف العالم بعد ذلك أزمات مالية في فترة التسعينيات كان من أبرزها أزمة أمريكا اللاتينية وكذا أزمة جنوب شرق آسيا وما أبرزته من المخاطر المترتبة على التوسع المفرط في الاعتماد على الاقتصاد المالي، وأخيراً وليس آخراً الأزمة المالية العالمية 2008 والتي اعتبرها البعض بمثابة تسونامي عصفت بالاقتصاد العالمي وهز كيان وعضد النظام الرأسمالي..

المقدمة

لقد اجتاح العالم جملة من الأزمات المالية العالمية العنيفة، بداية بأزمة الكساد العظيم - الخميس الأسود - 1929، وبعدها أزمة الاثنين الأسود سنة 1987، وتلتها أزمة الجمعة اليتيمة أكتوبر 1989، وصولاً إلى أزمة الأسواق الناشئة في التسعينات وأزمة جنوب شرق آسيا أو كما تلقب بأزمة الاثنين المجنون 1997، لذلك شكل تكرار هذه الأزمات المالية ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وتهديداً حقيقياً للاستقرار الاقتصادي والسياسي لدول العالم قاطبة، نتيجة نقل العدوى من بلد لآخر، كما ويمر الاقتصاد العالمي منذ أغسطس 2007 بأزمة مالية غير مسبوقه، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة (القروض العقارية من الدرجة الثانية أو الأقل جودة) أو ما يسمى Subprime، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها في جنبات الاقتصاد العالمي، وذلك برغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة.

أولاً: الإطار المفاهيمي للآزمات المالية

تعتبر الآزمات المالية من أكثر مواضيع الاقتصاد تداولاً، نظراً لطبيعتها الدورية، وارتباطها بدورات الأعمال، لذا سنتطرق لمفهوم الآزمات المالية وخصائصها، وأهم الأنواع التي تندرج تحتها، وأسباب ظهور هذه الآزمات والمؤشرات الدالة على حدوثها فيما يلي:

1.1. مفاهيم وتصورات حول الآزمات المالية: رغم تعدد المؤلفات حول الآزمات خلال السنوات الأخيرة الماضية، يبقى تقسيم الآزمات وبحث جوانبها أمراً ليس هيناً، لكن يمكن إدراج التعاريف التالية للآزمات على سبيل المثال لا الحصر:

❖ يمكن اعتبار الأزمة كظاهرة، وهي بهذا المعنى تعرف بنتائجها أو مظاهرها: انهيار بورصة، مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، أو بطالة دائمة مثلاً، هذا النوع من التعريف يحمل في طياته نقصاً لا يمكن تجاهله فهو يضم تحليلاً لآزمات ضبابية مصطنعة برد الأزمة نفسها على أسبابها المحتملة.⁽¹⁾

❖ في مقال بعنوان «مفهوم الآزمات في النظرية الاقتصادية: النظام بالوضوءاء» أكد J.ATTALI في هذا الصدد: «لا يوجد في نظري نهاية ولا بداية للأزمة» حيث ذكر بأن الأزمة لا تأخذ مفهوماً معيناً نظراً لوجود صعوبات وعوائق أمام محلل الآزمات، خاصة وأن شكل الآزمات يتغير تدريجياً مع تطور الاقتصادات.

❖ تعرف الأزمة على أنها لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، وبالتالي تشكل مشكلة وصعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة من أمره، فالأزمة حسب ما سبق لها بعدان:⁽²⁾

✓ التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية.

✓ الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار السريع والصائب لحل الأزمة، وإلا فإن القرار يصير غير ذي جدوى في مواجهة الموقف الجديد المفاجئ.⁽³⁾

❖ الأزمة بمعنى آخر هي نتائج مجموعة تتابعات تراكمية تغذي كل منها الأخرى على أن تصل إلى حالة الانفجار.

⁽¹⁾ عبد الأمير شمس الدين، تحليل الآزمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1992، ص 11.

⁽²⁾ محمد نصر مهنا، إدارة الآزمات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 242.

⁽³⁾ محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص 243.

❖ وتعرف الأزمة أيضا بأنها: «حدثٌ يهدد المصلحة القومية، يحدث في ظروف ضيق الوقت وعدم توفير الإمكانيات، وينشأ عن اختلاف وجهات النظر أو وقوع كوارث طبيعية أو اقتصادية تستغل كل قوى الدولة أو بعضها لمواجهتها من خلال حل توفيقى قهري أو إجراء عاجل»⁽¹⁾.

2.1. خصائص وأنواع الأزمات المالية:

1.2.1. خصائص الأزمات المالية:

في المسألة الماركسية، تبدو الأزمات الاقتصادية أمراً لا مفر منه، اجتماعية بقدر ما هي اقتصادية ومُغيرة للبنية على الأقل، إن لم تكن مزيلة لها.

1.1.2.1. أزمات محتمة: ترجح حتمية الأزمات إلى إنتاج فائض القيمة وتحويله إلى رأس

مال وينتج عن ذلك تعارض هام بين استخراج وتحقيق هذه القيمة، حيث إن نطاق استخراج فائض القيمة هو المشروع، كما أن تحقيق هذا الفائض للقيمة، هو تحويله إلى ربح من بيع السلع، الذي يتم لاحقاً في السوق.

بالإضافة إلى ذلك؛ لا حد لزيادة فائض القيمة المستخرج، فإنتاج فائض القيمة يمر عبر وسائل عديدة: تشغيل العمالة أو إطالة مدة العمل (فائض قيمة مطلق)، تسريع وتيرة الإنتاج أو تحديث المشروعات (فائض قيمة نسبي)، في المقابل فائض القيمة هو محدود بمنافذ التصريف يجعل التناقض بين استخراج فائض القيمة وتحقيقه.

2.1.2.1. أزمات اجتماعية: لا شك أن الأزمة الاقتصادية في بعدها الاجتماعي تشكل

تصدياً في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية للإنتاج فالعديد من الرأسماليين الذين لحقهم الإفلاس، لا يستطيعون إعادة تكوين أنفسهم كما في السابق، بالاحتياطي الصناعي المتورم.

كما يبين (A.GRANOU): «تدل الأزمة في تطور المجتمعات الرأسمالية على اللحظة التي لا يمكن فيها للتناقضات والصراعات الاجتماعية أن تجد حلاً، بدون تحول جزئي أو كلي لظروف تواجد الطبقات الاجتماعية»⁽²⁾.

3.1.2.1. أزمات مغيرة للبنية: الأزمة بالتأكيد فوضى: اختناق الأسواق، إفلاس،

البطالة...، وهي كذلك إعادة للانتظام، بتدني مرتبة الآلات وإقفال المعامل الأقل ربحاً، إنقاص للقيمة، أي وقف تقييم جزء من رأس المال.

⁽¹⁾ A.Granou, Crise et reproduction des rapports sociaux en occident, en désarroi: rupture du système économique, Paris, Dunod, 1978, P 91.

⁽²⁾ Marx, le capital, Paris, Editions sociales, 1954, P 267.

وفي نفس الوقت، تسهل زيادة جيش الاحتياط الصناعي تعديل شروط العمل والتعويض مصدر تزايد معدل فائض القيمة⁽¹⁾، وينتج عن ذلك إعادة بناء معادلات ربح من نوع «تهيئة توسع لاحق في الإنتاج في الحدود الرأس مالية، وهكذا تصبح الحلقة من جديد مشدودة».

2.2.1. أنواع الأزمات المالية:

تعددت أنواع الأزمات المالية واختلفت، إلا أنه يمكن تصنيفها على النحو التالي:⁽²⁾

1- أزمات مديونية خارجية: وهي أزمات تعني أن بلداً أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية (تسديدها).

2- أزمات مصرفية: وهي نوع من الأزمات التي يتعرض فيها بنك أو عدد من البنوك لعدم القدرة على مواجهة طلبات سحب الودائع، عند حدوث تدافع شديد للمودعين.

3- أزمات عملة: يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاري عنيف، يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً كبيراً، أو إلى إكراه السلطات العمومية لهذا البلد في الدفاع عن عملته عن طريق استنزاف جانب كبيراً من احتياطاته الدولية، أو عن طريق رفع أسعار الفائدة.

4- أزمات مالية شاملة: هي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية، تضعف من قدرتها على العمل بكفاءة، وتؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، ويتضمن هذا النوع صوراً مختلفة أهمها ما يلي:

أ- أزمة سيولة: غالباً ما تنتج عن الاندفاع نحو سحب الودائع من البنوك والتي قد تكون بسيطة إذا تعلق الأمر ببنك واحد، حيث يستطيع في هذه الحالة بيع بعض أصوله لمجابهة بعض طلبات المودعين، لكن إذا كان التزام على سحب الودائع ظاهرة عامة تتعلق بكل النظام المصرفي، فإن تنافس البنوك على التصرف في أصولها ومحاولة تسيلها يؤدي إلى انهيار قيمتها، ومن ثم تتحول مشكلة السيولة إلى مشكلة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

ب- أزمة التوقف عن الوفاء بالالتزامات: وتنتج عن اختلال الهياكل التمويلية للمشروعات، وعدم توافق هياكل الاستحقاق بين أصول وخصوم البنك ومحدودية رؤوس أموالها عندما تتعرض المشروعات والبنوك إلى التعثر وتصبح على وشك التوقف عن الوفاء بالتزاماتها، فتميل إلى الدخول في مجالات استثمار مرتفعة المخاطر أملاً في الحصول على

⁽¹⁾ أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص 14 - 16.

⁽²⁾ أحمد يوسف الشحات، مرجع سبق ذكره، ص 16.

عوائد مرتفعة كبديل من الدخول في مجالات استثمار آمنة منخفضة العائد، وفي كثير من الأحيان ينتهي بها هذا السلوك إلى الإفلاس، كما حدث لبنوك الإقراض والادخار في الولايات المتحدة الأمريكية مطلع الثمانينات.

ج- أزمة انفجار فقاع الأصول: تحدث هذه الأزمة عندما ترتفع أسعار الأصول ارتفاعاً شديداً بسبب هجوم مضاربي عنيف، حيث يعتقد كل مضارب أنه بمعزل عن مخاطر انهيار السوق لأنه يستطيع الخروج منه في الوقت المناسب، أو لتحقيقه مكاسب رأسمالية ضخمة تؤمنه ضد مخاطر الانهيار، ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتنفجر الفقاعة Bubble، وخير مثال عن ذلك أزمة الكساد العظيم في 1929 في و.م.أ، وانهيار سوق الأوراق المالية في اليابان عام 1990.

د- أزمة استراتيجيات وقف الخسائر: يحصل هذا النوع من الأزمات عند إصدار المضاربين والتجار أوامرهم بالبيع أو الشراء إلى السماسرة بسعر معين، فإذا ما تم انتشار هذه الممارسات، ومن أشهر الأمثلة على ذلك أزمة أكتوبر 1987 في الولايات المتحدة الأمريكية.⁽¹⁾

2.3.1. مؤشرات الأزمات المالية: بالطبع لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الأزمات مستقبلاً بشكل يقيني، وإلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها، ومن ثم إمكانية تجنب الأزمة، ففي الحقيقة هناك مجموعة من المؤشرات الدالة على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للأزمات، والمنهج الشائع للاستخدام هو بناء «نظام للإنذار المبكر»، يعني تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يختلف سلوكها في الفترة التي سبقت الأزمة عن سلوكها المعتاد، فمن خلال مراقبة هذه المتغيرات يمكننا التنبؤ بوقوع الأزمة.⁽²⁾

يتسع نطاق المتغيرات، ويتوقف اختيار بعضها دون البعض الآخر على فهم كل شخص لأسباب الأزمة، فإذا كان الاعتقاد السائد أن أسبابها مالية، فسوف يعتمد على العجز المالي، الاستهلاك الحكومي، الائتمانات المصرفية للقطاع العام، وغيرها، أما إذا كان يُعتقد أن مشكلات القطاع الخارجي مسؤولة أكثر عن غيرها من الأزمات، فإن الأولوية سوف تعطى لمؤشرات أخرى مثل: سعر الصرف الحقيقي، ميزان الحساب الجاري، تغيرات معدل التبادل الدولي، تفاوت أسعار الفائدة المحلية وغيرها.

⁽¹⁾ أحمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁽²⁾ أحمد يوسف الشحات، مرجع سبق ذكره، ص 19.

باستخدام المنهج السابق، أظهرت دراسة أجريت على عينة شملت 53 دولة متقدمة ومتخلفة خلال الفترة: 1975 - 1997 أن سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل أسعار الصرف، مؤشرات الأسواق النقدية والمالية، قد اختلفت عن سلوكها المعتاد قبل حدوث الأزمة بسنة أو سنتين.⁽¹⁾

مما سبق يمكن القول بأن «نظام الإنذار المبكر» يساعد على:

- 1- التقييم المستمر والدوري لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.
- 2- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها.
- 3- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص.
- 4- توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من المشرفين على البنوك.

وهناك مخاطر عديدة في أنشطة البنوك تشمل مخاطر الائتمان والسيولة، السوق، مخاطر التشغيل ومخاطر الأعمال،، والاكتشاف المبكر لهذه المخاطر سوف يساعد واضعي السياسات في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن، إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنب هذه المخاطر، بجانب ذلك نجنب تكرار حدوث المخاطر.

ويمكن تصنيف أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية تعرض دولة ما لأزمات في سوق الأوراق المالية والعملات في صنفين هما: ⁽²⁾

✓التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية.

✓الخصائص الهيكلية للسوق (البنوية).

ثانياً: الأزمات المالية في العلاقات الاقتصادية الدولية:

1.2. أزمة الكساد العظيم 1929/10/24: بعد الأزمات المالية التي اجتاحت معظم دول

العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت العلاقات النقدية والمالية الدولية استقراراً

⁽¹⁾ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي - العولة المالية وإمكانيات التحكم في عدوى الأزمات المالية: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 38.

⁽²⁾ مؤشر الداو جونز أو الداو 30 وهو مؤشر صناعي لأكبر 30 شركة صناعية أمريكية في بورصة نيويورك أنشئ في 26 مايو 1896، وهو أقدم مؤشر في العالم وكان يحتوي على أكبر 12 شركة أمريكية وكانت أول شركاته شركة جنرال إلكتريك، وبدأت أعداد الشركات المدرجة بالتزايد حتى وصل إلى 30 شركة عام 1928، ومن الشركات التي تم إدراجها في المؤشر شركتا شيفرون وبنك أوف أمريكا في 19 فبراير 2008.

نسبياً بفضل الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت على الأنظمة النقدية السائدة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، والتي شملت مجالات الإنتاج، التجارة ومختلف العلاقات النقدية والمالية، حيث بدأت أسعار الأوراق المالية "بورصة نيويورك" بالازدهار منذ عام 1924 واستمرت بالارتفاع على مدى خمس سنوات، إلى أن وصلت أعلى مستوياتها في: 28 أكتوبر 1929 وارتفاع مؤشر داو جونز⁽¹⁾، وارتفاعات شديدة لم يسبق لها مثيل، حيث انتقل المؤشر من 110 نقطة إلى 300 نقطة، بنسبة مقدارها 273٪، وأدى ذلك إلى فقدان وخسارة المستثمرين في عمليات السوق تقدر بحوالي 200 مليار دولار وإفلاس حوالي 3500 بنك في يوم واحد⁽²⁾، وتميزت هذه الأزمة بالتالي:⁽³⁾

1.2.2. خصائص أزمة 1929: لعل من بين أهم الخصائص المميزة لازمة 1929 ما يمكن

ذكره فيما يلي:

- 1- زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي برمته.
- 2- كانت لها صفة الدورية، انطلاقاً من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.
- 3- استمرارها لفترة طويلة نسبياً.
- 4- عمق وحدة هذه الأزمة، ففي الولايات المتحدة مثلاً انخفضت الودائع لدى البنوك بـ: 33٪ كما انخفضت عمليات الخصم والاقتراض بمقدار مرتين، ووصل عدد البنوك المفلسة من عام 1929 إلى 1933 أكثر من 10000 بنك، أي حوالي 40٪ من إجمالي عدد البنوك الأمريكية.
- 5- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في بنك إنجلترا خلال الفترة: 1930 - 1933 في حدود 3.1٪ مقابل 5.5٪ في عام 1929، حيث يرجع سبب ارتفاع أسعار الفائدة في بداية الأزمة إلى تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة.
- فالمستويات المتدنية لأسعار الفائدة تسببت في إطالة أمد الأزمة، كما أن المقرضين كانوا يغالون في طلب الضمانات على القروض، مما أدى إلى انخفاض الطلب عليها.
- 6- اختلاف مدة وحدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير.

(1) وليد أحمد صايغ، سوق الأوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية، حالة تطبيقية سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997، ص 132.

(2) مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في العالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 2000، ص 100 - 103.

(3) محمد عبد العزيز، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي أصلها وتطورها، مطبعة جامعة بغداد، 1979، ص 104 - 160.

7- ترافق الأزمة بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي لمعظم الدول، ففي إنجلترا تم إيقاف قابلية إبدال وتحويل النقود الورقية بالذهب بتاريخ: 21 سبتمبر 1931 وقد نتج عن ذلك تدهور قيمة الجنيه الإسترليني، وعموما تسببت هذه الأزمة في تخفيض قيم العملات الرئيسية الدولية بحوالي (50٪، 85٪).

8- توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية ومنها ألمانيا والنمسا.

2.2.2. مظاهر الأزمة: ويمكن إيجازها فيما يلي:⁽¹⁾

هذا الرخاء أدى بالمواطن الأمريكي إلى التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية والأجهزة، فزاد ذلك من حدة الديون وكانت الآراء الاقتصادية واعتمادا على الفكر الكلاسيكي تدعم فكرة أن قوة العرض والطلب سوف تؤدي تلقائيا إلى إعادة التوازن والقضاء على الكساد القائم، خاصة عند اتخاذ البنك الفدرالي الأمريكي قرار التوسع النقدي الذي أدى إلى ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية وانخفاض البطالة مؤقتا كما اتجه سوق الأوراق المالية إلى صعود لا نهاية له.

ونتيجة للأوضاع المذكورة:

- انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية.
- ارتفعت أسعار الأوراق المالية.
- ارتفعت أسعار أسهم أدنى الشركات.
- زاد عدد المتدخلين في السوق المالي إلى أعداد ضخمة.
- استمرار الحكومة بتوفير القروض السهلة والأجنبية قصد المزيد من ربط الاقتصاديات لدى الأقطار الأوروبية برأس المال الأمريكي.
- زيادة الاستثمارات في مختلف القطاعات من 4000 مليون سنة 1923 إلى 10000 مليون سنة 1929.

كانت الأمور تبدو وكأن الرخاء هو السائد، وأن السياسة النقدية والمالية تجري في الطريق الصحيح، وقبل انتهاء السنة كانت الأسواق المالية الأمريكية قد غمرتها الأزمة وهبطت أسعار الأوراق المالية هبوطا حادا، وأخذت أسعار السلع في السوق العالمية تنح إلى الهبوط السريع وفي سنة 1930 تبين حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي يواجه أزمة خطيرة وليس مجرد ركود طفيف، واستمرت الدوائر الأمريكية الحاكمة في إصدار المزيد من السندات لتمويل الأشغال العامة للمحافظة على الاستخدام والقوة الشرائية، وفي نفس السنة ارتفعت

⁽¹⁾ منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، توزيع منشأة الإسكندرية، مصر 1997، ص 602 - 603.

البطالة إلى 8% بعدما كانت 0.9% عام 1925، واستمرت بالارتفاع في السنوات التالية إلى غاية 25.1% سنة 1933.

3.2.2. آثار الأزمة على الدول الصناعية: وتتمثل فيما يلي:

أحدثت الأزمة انهيارات كبيرة في الأسعار لدى الدول الصناعية حيث انتقلت أسعار الجملة في ألمانيا من 137% سنة 1929 سنة 93% سنة 1933، أما في فرنسا فقد انتقلت الأسعار من 137% سنة 1929 إلى 94% سنة 1933، وكذا في اليابان من 166% سنة 1929 إلى 136% سنة 1933.

هذا الانخفاض انعكس مباشرة على انخفاض الأرباح وتراكم رأس المال وعلى النشاط الاقتصادي ككل بارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض الأجور، ففي إنجلترا انخفضت الأرباح من 120 مليون جنيه إسترليني سنة 1929 إلى 75.8 مليون جنيه إسترليني سنة 1932 وكذا بالنسبة لألمانيا كانت الأرباح 315 مليون مارك عام 1929 لتتخفص إلى 72 مليون مارك عام 1932.

هذه المعطيات تعطي فكرة عن الميل إلى الانخفاض القوي لمداخل الطبقة الرأسمالية وكل هذا له انعكاسات مباشرة ليس فقط على النشاطات رأس المال الداخلية الخاصة بكل بلد، ولكن على تصدير رأس المال الذي انخفض من 132 مليون دولار عام 1928 إلى 1.6 مليون دولار عام 1933 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أما في إنجلترا فقد كان 219 مليون جنيه إسترليني سنة 1928 ينخفض إلى 30 مليون جنيه إسترليني سنة 1933.

إضافة إلى هذا فإنه بين سنتي: 1929 و1933 انخفضت أسعار المنتجات بـ: 45.7% وبصفة عامة فقد شهدت هذه البلدان الصناعية الأساسية الستة (وم أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، إنجلترا، إيطاليا) انخفاضا في دخلها الوطني يقدر بالنصف، كما عرفت التجارة الخارجية انكماشا بـ: 40% مقارنة بسنة 1929 وبـ: 74% مقارنة بحجمها العادي.

2.2. أزمة وولستريت 1987/10/19:

1.2.2. ظروف حدوث الأزمة: إن الأزمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر 1987، والمتمثلة في الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار الأوراق المالية، نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، وتوقع حدوث أزمة اقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول بالإضافة إلى عوامل أخرى منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف.

كما تعرضت أسعار الأوراق المالية (خاصة الأسهم) إلى انخفاضات متتالية ومتسارعة، مما دفع بجملة الأوراق المالية إلى البيع تجنباً لانخفاضات أخرى في أسعارها، الشيء الذي كان يشير القلق في الأوساط المالية خاصة وأن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع ولا يوجد مشترون.

وقد أدى تفاقم الأزمة في الأسواق المالية إلى تفاقم أزمة الدولار الأمريكي، نظراً لأن جزءاً هاماً من الأوراق المالية محرر بالدولار، ولجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، زاد ذلك من العرض وتسبب في استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى.

وكان للجوء الحكومة الألمانية على فرض ضريبة بنسبة 10% على الادخارات والاستثمارات تأثيراً سلباً على أسعار الأوراق المالية نتيجة انخفاض عوائدها، بينما يعود ارتفاع أسعار الأوراق المالية في و.م.أ في بداية 1986 إلى زيادة أرباح الشركات الأمريكية ودخول الاقتصاد الأمريكي في نمو اقتصادي متسارع أفضل مما كان متوقفاً.

ثم أدى الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إثارة القلق في الأوساط المالية خاصة البنوك الكبيرة التي قدمت قروضاً ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك.⁽¹⁾

2.2.2. أسباب حدوث الأزمة: لقد اختلفت الآراء حول تحديد الأسباب الحقيقية التي أدت

إلى حدوث أزمة أكتوبر 1987، ولكن يمكننا عموماً الإشارة إلى جملة الأسباب التالية:

أ- أسباب تتعلق بكفاءة السوق: هناك ثلاثة تفسيرات وهي:⁽²⁾ الانهيار هو انعكاس لردود الأفعال المبالغ فيها، حيث تابعت موجات المضاربة للشراء اللاعقلاني المبالغ فيه في أوساط المتعاملين في البورصة وانتقال المدخرين من الاستثمارات الحقيقية إلى الاستثمارات المالية.

قيم تفوق بكثير قيمتها لتعود إلى المستويات التي ينبغي أن تكون عليها.

انتشار المعلومات التي تدل على أزمة وشيكة الوقوع بسبب استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية.

ب- أسباب أخرى: ومن بينها:

❖ استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، وفي هذا الصدد فكرت حكومة "ريغان" بتخفيض العجز بـ 23 مليار دولار، وذلك بتخفيض النفقات وزيادة الضرائب، وبعد فشل الوعود بإصلاح الأوضاع أدى ذلك إلى فقدان الثقة بالحكومة.

❖ رفع أسعار الفائدة بسبب استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، لذلك اضطر البنك الفدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل من أجل الإصدارات الجديدة من سندات الخزينة، وقد أقدمت كل من اليابان والدول الأوربية إلى ذلك لمنع خروج رؤوس الأموال.

(1) مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص 214.

(2) رايس مبروك، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005، ص 103.

❖ تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية، وذلك منذ سنة 1985، وقد لعبت تصريحات وزير الخزانة الأمريكي دورا هاما في إقبال قوي على بيع الأسهم، حيث أقر انه يفضل انخفاض أسعار صرف الدولار على رفع أسعار الفائدة، مما أدى بالكثير من المستثمرين إلى التخلص من الأسهم التي بحوزتهم مقابل السندات والودائع ذات العائد الثابت.

❖ اعتماد الأسواق المالية على أجهزة الكمبيوتر حيث تبرمج هذه الأجهزة على أساس أوامر الشراء والبيع، كما تحتوي على برامج تعطي مؤشر إنذار مبكر بمجرد هبوط الأسعار إلى حد معين، فيقوم الكمبيوتر بإصدار أوامر بالبيع، كما أن التغيرات في أسعار العملات والأسهم، زادت من انخفاض الطلب عليها، مما أحدث فوضى أدت إلى المزيد من الانهيار.

3.2.2. نتائج الأزمة: استناداً إلى المؤشرات السابق ذكرها، توقع العديد من الاقتصاديين

وقوع أزمة تفوق في حداثها أزمة 1929 وفي يوم 17 أكتوبر 1987، بلغت أسعار الأوراق المالية أدنى مستوى لها، حيث بلغ مؤشر "داو جونز" 502 نقطة مخلفا خسارة تقدر بـ: 500 مليار دولار، خاصة وأن بورصات القيم المنقولة كانت تستعمل النظام الآلي لإصدار أوامر البيع والشراء، وبعد أسبوع من ذلك أمر الرئيس "ريغان" بتشكيل لجنة لمراقبة هذا النظام، في حالة ما إذا كان التغيير في مؤشر داو جونز" يفوق 50 نقطة.

وقد أدى إلى سرعة انتشار هذه الأزمة، مجموعة من الأسباب أهمها:

- الروابط الوثيقة بين الأسواق المالية.
- التعامل عن طريق أحدث الوسائل والأساليب الإلكترونية مما سهل انتقال الأزمة وبسرعة من سوق إلى أسواق أخرى.
- التطور الهائل في نشاط هذه الأسواق.

3.2. أزمة أكتوبر 1989: إثر إعلان الحكومة الأمريكية عن ارتفاع أسعار الجملة

والتجزئة في شهر سبتمبر 1989 بنسبة 9% و5% على التوالي مع امتناع البنك المركزي الأمريكي عن تخفيض أسعار الفائدة، تسببت هذه الأخبار في بداية الأزمة صبيحة يوم 13 أكتوبر 1989 إلى فقدان مؤشر "داو جونز" حوالي 190 نقطة، وأقفل عند مستوى 2569 نقطة أي بانخفاض مقداره 7% عن اليوم السابق، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضع مؤشر بنشبال تايمز 142 نقطة.⁽¹⁾

(1) عبد القادر محمد عطية عبد القادر، قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد، 2005، ص 128 - 129.

وما تجدر الإشارة إليه؛ أن المؤشرات الاقتصادية لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لم تكن مبررا كافيا للذعر الذي سببته هذه الأزمة، كما أن مؤشرات أسعار الأوراق المالية قد وصلت إلى أعلى مستوياتها خلال 1989، ولقد جاءت هذه الأزمة بعد مرور أقل من سنتين على سابقتها، لذلك فإن القلق والتشاؤم الذي أشاعته في نفوس المستثمرين يعود بالدرجة الأولى إلى الخوف من تفاقم الأمور واشتداد الأزمة كما حصل سابقاً، رغم أن المعطيات الحقيقية لم تشر إلى احتمال حصول أزمة اقتصادية حقيقية، لهذا يمكن القول إن أزمة أكتوبر 1989، التي يطلق عليها الجمعة اليتيمة تختلف عن أزمة 1987 لأسباب كثيرة أهمها:

- 1- تحسن الظروف الاقتصادية وعدم توافر ما يدل على اقتراب حدوث أزمة اقتصادية.
- 2- نظراً لارتفاع عوائد الأسهم (بسبب ارتفاع مستوى نشاط معظم الشركات وتحسن أرباحها)، فإن أصحاب الأسهم لم تكن دوافعهم قوية للتخلي عنها بطرحها للبيع، لهذا كانت زيادة عرض الأسهم للبيع ضعيفة نسبياً وبعيدة عن إحداث تدهور في الأسعار.
- 3- اقتصر بيع الأوراق المالية (الأسهم الخاصة)، دون تدخل الشركات الكبيرة، مما يعني ضعف حجم ونطاق العمليات وبالتالي عدم تسببها في التأثير بشكل كبير على الأسعار.
- 4- عدم ظهور وانتشار التوقعات حول إمكانية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ.
- 5- إن إسراع المستثمرين في 1987 لبيع أسهمهم تسبب فعلاً في تسارع انخفاض الأسعار وإلحاق خسائر كبيرة بالبائعين، أما في 1989 فقد فضل المستثمرون التريث، مما ساعد على تهدئة الأسواق.
- 6- في أزمة أكتوبر 1987 اتسم موقف الحكومة باللامبالاة (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) مما أثر سلباً وزاد في تفاقم الأزمة، لكن في أكتوبر 1989 سارعت الحكومات في التدخل لإيقاف الأزمة عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير جداً من السيولة، وهذا ما ساعد على احتواء الأزمة.

4.2. أزمة الأسواق الناشئة: ونعني بأزمة الأسواق الناشئة، أن اقتصاداً صاعداً تعود على

تلقي تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال لفترة طويلة من الزمن، ثم توقفت هذه التدفقات وبدأ الاقتصاد يواجه طلباً متزايداً وفجائياً لمدفوعات خدمة هذه التدفقات الوافدة في صورة تدفقات عكسية خارجية لرأس المال، وتؤدي هذه التدفقات إلى ارتباك مالي نظراً لأنها قد تؤدي به إلى التوقف عن دفع ديونه، مما يستلزم مفاوضة لإعادة جدولة هذه الديون، وقد شهدت الأسواق الناشئة عدداً من الأزمات في كل من الأرجنتين، المكسيك، فنزويلا وغيرها لذا سنقدم فيما يلي عرضاً موجزاً لأزمة كل من المكسيك والأرجنتين:

1.4.2. الأزمة المكسيكية: لقد حدثت الأزمة المكسيكية سنة 1994 وكشفت عن ضعف اقتصاديات الدول النامية والأسواق الناشئة في الصمود والتكيف مع الصدمات التي تحدثها العولمة المالية بسبب التحرير المالي وتحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق.

نجمت هذه الأزمة عن تدفق مذهل لرؤوس الأموال على الخارج، بشكل ملفت للانتباه، وممهد لانهايار النظام المالي العالمي، فحسب قول "Michel Camdessus" المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي: «إن الأزمة المكسيكية عام 1994 كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد، عالم الأسواق المعولمة».⁽¹⁾

فلقد ازدادت أزمة سعر الصرف في المكسيك وبلغت ذروتها عندما انخفضت قيمة "البيزو" بحوالي 40% في منتصف ديسمبر 1994، مما دفع الأسواق المكسيكية إلى الشعور بالخوف من استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات.⁽²⁾

أولاً: أسباب الأزمة:

يمكننا حصر أهم الأسباب فيما يلي:

- تقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية، الناتج عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب تنفيذ المكسيك لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، والاعتقاد بأن تأجيل الإصلاح يؤدي إلى تكلفة أعلى للإصلاح.
- الارتفاع الكبير في الاستهلاك، وفي استرداد السلع التي يعتقد أن أسعارها سوف ترتفع فيما بعد، وهذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقييم "البيزو".
- كما يعد ارتفاع سعر الفائدة وإدارة الدين الحكومي قصير الأجل والتوسع في الائتمان الممنوح للجهاز المصرفي من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك والذي دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة نقدية متشددة وتوسيع مجال التدخل في سعر الصرف للمحافظة على استقرار العملة.

ثانياً: النتائج المستتظة من الأزمة المكسيكية

وهي على النحو التالي:

❖ بدأت الأزمة بعجز ضخم في ميزان العمليات الجارية من ميزان المدفوعات، أدى إلى توقف المكسيك عن سداد ديونها الخارجية، ثم انهارت العملة الوطنية، ولولا تدخل صندوق

⁽¹⁾ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 149 - 150.

⁽²⁾ جاسم المناعي، مداخلة بعنوان: الأزمة الاقتصادية الآسيوية محاولة تشخيص، المؤتمر الرابع لأسواق المال العربية، بيروت، 8 مايو 1998، ص 1.

النقد الدولي بتقديم قرض قدره 40 مليار دولار استخدمته المكسيك لخدمة ديونها⁽¹⁾،
لكانت الكارثة بل الإعصار المالي المكسيكي.

❖ إن إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية وتطبيق التعويم الكامل وفتح أسواق المال على
مصراعيه يعتبر إجراء متسرعا قامت به المكسيك.

❖ إن قرار الحكومة ببيع جزء من احتياطي العملات الأجنبية لديها بهدف الحفاظ على
استمرار عملتها لم يكن قرارا صائبا، حيث أدى إلى انخفاض هذا الاحتياطي.

❖ إن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية المتقلبة تسبب في مشاكل لاقتصاد الدولة
المتلقية، بسبب فقدان الرقابة المحلية والمغالاة في سعر الصرف الحقيقي.

2.4.2. الأزمة الأرجنتينية: كان لأزمة البيزو المكسيكي في أواخر 1994 وأوائل 1995،
آثار ذات قيمة في أسواق الأرجنتين المالية، في ظل نظام مالي ضعيف ومعدلات تبادل غير مرنة،
واعتماد كلي على تدفقات رأس المال الأجنبي قصير الأجل.

وهنا أظهرت الأرجنتين الكثير من مؤشرات التعرض لأزمة مالية، ومن ثم كانت النتائج
غير مبشرة بالخير.

فعلى الرغم من الأداء الاقتصادي الجيد للأرجنتين في عام 1994 وبداية 1995، حيث بلغ
معدل النمو للدخل القومي الإجمالي 7.7٪، وانخفض معدل التضخم من 20.6٪ إلى 3.9٪ في سنة
1994، إلا أن القلق كان يساور المستثمرين، حيث بدؤوا بسحب أموالهم من البنوك بسبب
الانهيار الذي حدث في المكسيك، وأصبحت البنوك تعاني من نقص في السيولة، فعجزت
الأرجنتين عن سداد ديونها الخارجية المقدرة بـ: 145 مليار دولار وبلغ معدل البطالة 20٪،
بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة المحلية بـ: 30٪ في أواخر 2001، كما أدى الوضع إلى انتشار
الفقر والفساد، فثار الشعب الأرجنتيني واستقال رئيس دولتها، لكن استطاعة الأرجنتين
الحصول على قرض دولي طارئ قدره 20 مليار دولار من صندوق النقد الدولي من أجل تصحيح
الوضعية التي آلت إليها.

أولا: أسباب الأزمة:

ترجع أهم أسباب عجز الاقتصاد الأرجنتيني إلى:

**1- نمو الصناعة في الأرجنتين، وعدم عمل هذه الصناعات على رفع كفاءتها الإنتاجية،
فعجزت عن المنافسة وتعرضت المنشآت للإفلاس.**

⁽¹⁾ أحمد يوسف الشحات، مرجع سبق ذكره، ص 33.

- 2- عدم مرونة أسواق العمل في الأرجنتين وتعرضها للاضطرابات والتشوهات.
- 3- ارتفاع القيمة الحقيقية للبيزو الأرجنتيني، والذي يرجع سببه إلى سياسة سعر الصرف الثابت المتبع لمحاربة التضخم وتدفع رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل.

ثانياً: أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية الأرجنتينية:

يمكن أن نركز على أهم الدروس المستفادة فيما يلي:⁽¹⁾

- ❖ خطورة التقييد بنظام سعر الصرف الثابت، فيجب أن يتخذ القرار الخاص بتعديل نظام سعر الصندوق في الوقت المناسب، شرط أن لا يؤثر على مصداقية النظام.
- ❖ ضرورة العمل على رفع معدلات الادخار المحلي، وذلك بإعادة النظر في سياسات سعر الصرف وسعر الفائدة.
- ❖ ضرورة مراعاة أن يكون حجم الديون الخارجية في مستوى مقبول.
- ❖ ضرورة الاهتمام بالبعد الاجتماعي عند وضع وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

5.2. أزمة جنوب شرق آسيا 1997: إن أهمية التعرض لتداعيات الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا ترجع إلى عدة اعتبارات...، ف نموذج التنمية الاقتصادية الذي تتبعه هذه الدول ظل ولعدة سنوات يبهز كثيراً من الدول النامية التي كانت ترى في معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها دول جنوب شرق آسيا على مدى الثلاثة عقود الماضية شيئاً من العجب العجيب، إن لم يكن من المعجزات التي جعلت كثيراً من الدول النامية تتطلع إلى الاقتداء به⁽²⁾، ولكن هذه الدول فاجأت العالم في صيف عام 1997 بالأزمة الاقتصادية التي وقعت فيها، لقد كانت هذه الأزمة قوية وعنيفة فعصفت باقتصاديات هذه الدول وعرضتها لمآزق اقتصادية واجتماعية خطيرة حيث هوت فيها أسعار الأوراق المالية إلى الحضيض، وانهارت أسعار صرف عملاتها بشكل كبير، وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي وتراجع أداء الصادرات، وزادت البطالة إلى مستويات عالية، وتعرض مستوى المعيشة للتدهور السريع، واضطرت هذه الدول في مواجهة محنتها أن ترضخ للوصفة المعروفة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مقابل تقديم القروض العاجلة لها.

1.5.2. اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا ما قبل الأزمة: لا شك أن نموذج التنمية الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا قد خطف أنظار العالم على مدى فترة زمنية ليست بالقصيرة، حيث

⁽¹⁾ Rapport annuel 2003 ، Banque centrale européenne ، Francfort ، 2004 ، P 108.

⁽²⁾ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

ساعدت عوامل عدة على تحقيق ذلك النجاح وتلك الانجازات، ومن هذه العوامل: ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار، حيث وصل معدل الاستثمار في حدوده المتوسطة إلى حوالي 35% من الناتج المحلي مقارنة بـ: 18% في بقية دول العالم الأخرى، كذلك الضرائب على الشركات لم تكن عالية، كما أن الإنفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لا يتعدى في المتوسط 20% مقارنة بـ: 34% في بقية دول العالم الثالث و27% في الدول المتقدمة، كذلك استطاعت دول جنوب شرق آسيا أن تتحول في فترة وجيزة من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية، ففي ماليزيا على سبيل المثال أصبحت مساهمة القطاع الصناعي تصل إلى 33% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، الإجمالي وصلت إلى حوالي 80%.

2.5.2. أسباب أزمة جنوب شرق آسيا: هناك عدة أسباب أدت إلى حدوث هذه الأزمة سواء

كانت مباشرة ظاهرة أو عميقة وهي كما يلي:

أ- الأسباب الظاهرة: وهي كما يلي:

❖ عرفت دول جنوب شرق آسيا تباطؤا اقتصاديا حقيقيا ما بين: 1995 و1996، فهناك انحطاط لتجارة السلع الإلكترونية على المستوى العالمي.

❖ زيادة الطلب المحلي أدى إلى زيادة الواردات، فيما كانت صادرات هذه الدول تعاني تراجعا في تجارة السلع الإلكترونية.

❖ انخفاض تنافسية الأسعار في بداية عام 1995، وذلك بفعل ارتفاع قيمة الدولار، حيث إن عملات معظم دول جنوب شرق آسيا كانت مرتبطة بالدولار الأمريكي.

❖ المنافسة الحادة للدول الآسيوية من الجيل الثالث (الهند - فيتنام..).

❖ تحرير تجارة السلع والخدمات في إطار جولة الأوروغواي عام 1994.

❖ كانت الحاجة إلى التمويل الخارجي مغطاة بالاستثمارات غير المستقرة مثل: الاستثمارات المحفزية، القروض البنكية القصيرة الأجل...، هذه التدفقات من رؤوس الأموال كانت مولدة من منطلق وجود أسعار الصرف، ذلك أن عملات هذه الدول كانت مرتبطة بالدولار.

ب- الأسباب العميقة: وتتمثل فيما يلي:

❖ الاقتراض والإقراض من البنوك: ظهرت المشاكل المالية في آسيا أساساً من عمليات الاقتراض والإقراض التي تقوم بها البنوك، فالشركات في دول جنوب شرق آسيا تميل نحو الاعتماد على الاقتراض من البنوك كي تزيد رأسمالها بمعدل أكبر من إصدار الأسهم والسندات⁽¹⁾.

(1) جاسم المناعي، مرجع سبق ذكره (بتصرف)، ص 5 - 6.

وتكمن نقطة الضعف في هذا النظام في أن الثقافة التجارية في هذه الدول تتوقف كثيرا على العلاقات الشخصية، وهذا ما يؤدي على زيادة الإقراض للشركات التي ترتبط بالبنوك ارتباطا وثيقا وتتطوي عملية الإقراض الدولي على نوعين من المخاطرة:

توزيع الحسابات التي تتعلق بالديون: حيث إن الكثير من البنوك والشركات اقترضت قروضا قصيرة الأجل، وقد استحقت قبل تشغيل المشروعات أو قبل تحقيقها أرباحا كافية يمكن من خلالها إعادة سداد القروض.

نوع الدين خاص أو عام: إن التغيير الهيكلي في طبيعة الاقتراض من جانب دول جنوب شرق آسيا، يتمثل في أن نوع الاقتراض قد تحول بعيدا عن الحكومة، وبدأت البنوك في الاقتراض من مؤسسات مالية عالمية.

ثبات أسعار الصرف: من العوامل التي ساعدت على ظهور الأزمة الآسيوية، هو تماشي أسعار الصرف لأغلب عملات هذه الدول في خط مستقيم مع الدولار، أو مجموعة العملات التي يهيمن عليها الدولار ولقد بدأت هذه المشاكل في الظهور بين سنتي: 1996-1997 عندما حادت قيم هذه العملات عن قيمتها السوقية، فصادرات هذه الدول أصبحت أثمانها باهظة بشكل كبير، كما أن ضعف الين بوجه خاص قلل من منافسة منتجاتهم بالنسبة للمنتجات اليابانية كل هذه المتغيرات أدت إلى زيادة في العجز التجاري، مما أحدث ضغطا على أسعار الصرف.

المضاربة: لقد وجه رئيس وزراء ماليزيا "Mahathir" اللوم إلى صناديق الاستثمار الأجنبية، خاصة إلى مدير صندوق الاستثمار "جورج شوروش"، وذلك بسبب الهجمات التي تعرضت لها الأسواق المالية بهدف تحقيق أرباح لأنفسهم، دون المراعاة لمصالح تلك الدول، ولقد أعلن "مهاتير" أن تجارة العملة تجارة غير أخلاقية ويجب العمل على وقفها كما أن أسواق النقد المالية الأجنبية قد تطورت، ونمت كي تحدم المستورد والمصدرين، فما نسبته 95% من الصفقات التي نمت في هذه الأسواق كانت في شكل عمليات رأسمالية، هذه الصفقات قام بها الشركات والصناديق المالية والمضاربون وآخرون، لأسباب لا تتعلق مباشرة بالتجارة الدولية، إنما هذه الصفقات تتحدد بالسياسات النقدية والتوقعات والتنظيمات الحكومية.

تكنولوجيا سوق رأس المال: في ظل توفر شبكة معلوماتية متطورة أصبحت الأموال قادرة على التدفق من دولة لأخرى بسرعة كبيرة، وهذا ما أدى زيادة المشاكل الموجودة في السوق، والتي يمكن أن تؤثر على أسواق مالية أخرى.⁽¹⁾

⁽¹⁾ بشير مصيطفى، براق محمد وفرحي محمد، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، ندوة دراسية نظمت بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، بتاريخ: 2008/12/01.

3.5.2. تفسير الأزمة المالية الآسيوية:

عانت دول جنوب شرق آسيا من أزمة مالية كادت أن تعصف باقتصادياتها، ونتيجة لذلك ظهرت عدة اتجاهات مفسرة لهذه الأزمة، وتمثلت في:

♦ **الاتجاه الأول:** هذا الاتجاه يستند إلى فكرة "الرأسمالية المحسوبة" وهي رأسمالية غير نظامية تلعب فيها شبكات المعارف والأصدقاء والأقرباء دورا بارزا في تقرير العلاقات الاقتصادية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأزمة الآسيوية ليست نتاج سلوك المستثمرين الأجانب، بل ثمرة نواقص سياسات ومؤسسات البلد الملتقي، كما يرون أن آسيا تعرضت للأزمة لأن مختلف بلدانها لم تقم بتحرير قطاعات المال بدرجة كافية وأن هذه البلدان أخفقت في تحويل بنوكها المحلية إلى مؤسسات تعمل على الطراز الغربي بدرجة عالية من الشفافية، وتخصص الموارد اعتماداً على معايير عقلانية موجهة للسوق واعتمادها على الاقتراض المفرط، وبالتالي انحازت عن "الرأسمالية الأمريكية".

♦ **الاتجاه الثاني:** يرجع هذا الاتجاه حدوث الأزمة إلى السحب الفجائي للأرصدة قصيرة الأجل من جانب المستثمرين، والبيع المبكر واسع النطاق في البورصات الأجنبية وأسواق الأسهم من جانب المضاربين، وقد أدى ذلك إلى اضطرابات حادة في مختلف الاقتصاديات الآسيوية دون وجود ضرورة فعلية محلية، أي أنها صنعتها الأسواق الكونية المتقلبة، وهذا الاتجاه هو صورة مقلوبة للتفسير الأول.

♦ **الاتجاه الثالث:** يرى "Paul Krugman" أن الأزمة نشأت من الإغراءات المتجدرة عند الوسطاء الماليين في ظل ضعف الضوابط المقيدة لهم للقيام باستثمارات غزيرة، وبالتالي ولأن الوسائط يؤمنون أن بإمكانهم تحقيق أرباح طائلة، وأن المستثمرين محميون من أية خسائر، من هنا فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية يهدد الاقتصاد الوهمي في العقارات وقيم أصول الأسهم، حيث تبدأ النتائج السيئة والخسائر بالتراكم.

♦ **الاتجاه الرابع:** يقدم "Manuel Monte" تحليلاً أكثر توازناً، والذي يركز فيه على تايلاندا، البلد الذي بدأ فيه نشوب شرارة وقتيل الأزمة المالية الآسيوية، فيشير "مونت" إلى نمو الاقتراض الخارجي والإخفاق في فرض الضوابط الفعالة، جاء في أعقاب "الليبرالية المزوجة" في النظام المحلي على رأس المال والحساب الجاري.

لقد بدأت أزمة تايلاندا عام 1990 بإزالة الضوابط عن صرف العملة وتطوير أسواق المال غير المصرفية، وإلغاء الصرف على معدلات الفائدة، والتخلي عن قواعد توزيع رأس المال، مما أدى إلى زيادة الاقتراض من قبل الوسطاء الماليين بمعدلات فائدة أجنبية أقل، وارتفعت

التدفقات الداخلية في رأس المال، ولم تعزز هذه التدفقات الإنتاج المحلي الفعلي، بل ساهمت في نفخ فقاعة أسعار الأصول.

إن السلطات التاييلاندية وضعت في مأزق صعب، فالصناعيون والمصدرون كانوا بحاجة إلى خفض قيمة العملة، ولم تجد سوى محاولة التمسك بسعر العملة المثبت القائم إزاء الدولار، وتعرضت العملة إلى الضغط في ماي 1995، مما أدى إلى إنفاق قدر كبير من الاحتياطات وذلك بدعم كبير من المصارف المركزية لدول آسيا، وتخلت الحكومة عن السعي للحفاظ على تثبيت سعر العملة بالدولار بنسبة 54.6٪.

وفي أعقاب خفض قيمة البات التاييلاندي، جرى الاعتقاد بأن العملات الرئيسية في دول جنوب شرق آسيا: الراجيت الماليزي، الروبية الاندونيسية، البيزو الفلبيني، قد تأثرت على النحو نفسه، فهبطت قيمها جميعاً، وهذا ما أدى إلى انخفاض في أسواق الأسهم العادية.

4.5.2. تداعيات أزمة جنوب شرق آسيا على الاقتصاد العالمي:

أ- تداعياتها على الدول المتقدمة: ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

♦ **الولايات المتحدة الأمريكية:** خلال عام 1997 أي في رحم الأزمة الآسيوية؛ كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية ينمو بمعدل متزايد، وكان التضخم منخفضاً، والطلب المحلي قوياً، ولقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من نوعية تدفقات رؤوس الأموال، وانخفضت أسعار الفائدة الطويلة الأجل.

♦ **دول أوروبا:** كانت لأزمة جنوب شرق آسيا تأثيرات خفيفة على دول أوروبا، حيث حدثت بعض الاضطرابات في أسواق النقد الأجنبي والبورصات (جمهورية التشيك، المجر، بولندا).

وفي بلدان أخرى شهد بعض التوتر (مثلاً: تركيا بسبب التضخم المرتفع، واليونان بسبب الارتفاع المتواصل لسعر الصرف الحقيقي).

♦ **روسيا:** حدث التأثير إلى حد كبير عبر الانخفاض في أسعار النفط، والذي أثر بشكل كبير على روسيا باعتبارها من الدول المصدرة للنفط.

ب- تداعياتها على الدول النامية:

♦ **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:** ساهمت الصدمة الآسيوية في إضعاف الأسواق المالية، وزيادة علاوات المخاطر على الديون لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أسهمت في الانخفاض الحاد في أسعار النفط في كثير من البلدان العربية المصدرة للنفط.

♦ **بلدان أمريكا اللاتينية:** كانت للأزمة الآسيوية آثار جانبية على البلدان النامية الأمريكية، حيث تباطأت تدفقات رؤوس الأموال إلى هذه البلدان بصورة كبيرة ابتداء من نوفمبر 1997، كما انخفضت بصورة حادة أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية لهذه الدول، مقابل ذلك تم رفع أسعار الفائدة بشكل كبير، مما أدى إلى اتساع العجز المالي، وعجز الحسابات الجارية.

5.5.2. الدروس المستفادة من الأزمة الآسيوية: إذا كانت هناك دروس يمكن الاتعاظ بها

من خلال الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا فإن أهمها يبدو في التالي:⁽¹⁾

✓ **الدرس الأول:** ضرورة إيلاء الاهتمام المبكر بتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية قبل فترة اندلاع الأزمات، وهذا لم يحدث في تايلندا بالرغم من التحذيرات المتكررة في هذا الصدد.

✓ **الدرس الثاني:** بمقدور الدول المجاورة التي تعرضت لأزمة ذاتها أن تأخذ جانب الحذر مقدما وذلك من خلال تعزيز سياستها الاقتصادية.

✓ **الدرس الثالث:** لقد تجلى من هذه الأزمة صعوبة تجديد الثقة لدى الجمهور وهو ما يستدعي بالضرورة التزاما رسميا صارما بإجراء الإصلاحات الاقتصادية حتى وإن تطلب ذلك بعض النتائج المؤلمة.

✓ **الدرس الرابع:** ثم إن معدلات النمو الاقتصادي الفلكية التي حققتها دول الأزمة إنما كانت تخفي بعض المشاكل المؤكدة ومنها العجز الكبير في الحساب الجاري وتدفق الاستثمارات الأجنبية عبر نظم اقتصادية اعتمدت على نحو واسع على تقديم قروض بالعملات الصعبة بأسعار فائدة منخفضة للغاية لصالح قطاعات غير منتجة.

✓ **الدرس الخامس:** إن التطورات الأخيرة لأسواق المال الآسيوية لا تكشف النقاب عن مخاطر الأسواق العالمية فحسب، بل في كيفية التعامل معها بصورة مسئولة من خلال اتباع سياسات اقتصادية تقوم على أسس متينة من الإصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تقود إلى تجديد الثقة، وبالتالي تساعد على تخصيص الموارد بصورة كفؤة.

ثالثا: الأزمة المالية العالمية -تصور واستقصاء-

تعتبر الأزمة المالية العالمية 2008 من أكبر وأعنف الأزمات التي تعرض لها العالم الاقتصادي والمالي، نظرا لما خلفته من خسائر في معظم القطاعات الاقتصادية العالمية، لذا سنتطرق لمفهوم الأزمة المالية الحالية، صفاتها وأهم أسبابها وتفسيرات حدوثها.

⁽¹⁾ حفيظ صواليلي، مقال صحفي بعنوان: أسباب الأزمة المالية العالمية، جريدة الخبر، الجزائر، العدد: 5443، بتاريخ: 7 أكتوبر 2008، ص 11.

1.3. تعريف الأزمة المالية 2008: تعرف الأزمة المالية الحالية على أنها اضطراب فجائي

وحداً جداً طرأ على التوازن الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية لينتقل إلى باقي دول العالم، وتتجسد الأزمة الراهنة التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي بحدوث أزمة مالية شديدة انتقلت تداعياتها إلى أسواق المال لمختلف الدول وبات علاجها عسيراً، ولعل تزايد ظاهرة الذعر المالي لدى الأفراد في البلدان التي ضربتها الأزمة، وتوجهها نحو سحب أموالها من المصارف وتزايد هذه الحلقات بسرعة غير متوقعة أدى بشكل واضح إلى انهيارات مالية في كبريات المصارف الائتمانية ولعل أهمها "مصرف ليمان براذرز"، وعندما ينظر إلى الأزمة الحالية لا يمكن الجزم قطعاً بكونها أزمة جزئية بحيث إنها تقتصر على القطاع العقاري بل أصبحت شاملة تؤثر مباشرة على الاستهلاك الفردي الذي يشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد الأمريكي، وهو بالتالي الأساس الذي ترتكز عليه حسابات معدلات النمو ولا تأتي الأزمات من فراغ بل تتفاعل مع الوضع الاقتصادي الكلي، فالولايات المتحدة الأمريكية تعاني من جملة مشاكل خطيرة لعل في مقدمتها؛ عجز الميزان التجاري وتفاقم المديونية الداخلية والخارجية، إضافة إلى الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة، التضخم والفقير.⁽¹⁾

إنه لمن المعروف أن هناك نوعين من الأزمات المالية من حيث التأثير، النوع الأول يؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد الحقيقي (قطاع الإنتاج) ويؤدي إلى حالة كساد اقتصادي، أما النوع الثاني فيكون تأثيره على الاقتصاد الحقيقي محدوداً للغاية وبالتالي لا يؤدي إلى كساد اقتصادي.

ويمكن تصنيف الأزمة المالية الأمريكية التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم من النوع الأول، والأدلة على ذلك واضحة، حيث تشير تقارير صندوق النقد الدولي التي ترصد تطور أداء الاقتصاد العالمي والتنبؤ به، إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد حالة تباطؤ اقتصادي في الفترة المقبلة، بل الراسد لتقارير صندوق النقد الدولي يلاحظ أن الصندوق دأب في الأشهر القليلة الماضية على إصدار عدد أكبر من التقارير بين فترات زمنية قصيرة يعيد فيها تنبؤاته على الاقتصاد العالمي، وكل تقرير يشير إلى الاقتصاد سيتباطأ بصورة أكبر عن التقرير السابق.

2.3. أهم الصفات التي جعلت الأزمة المالية الحالية أزمة عالمية: والتي يمكن أن نذكر

منها ما يلي:

- الاقتصاد الأمريكي هو اقتصاد عالمي حيث إن هناك 70% من الشركات الأوروبية واليابانية تعرض سلعها في السوق الأمريكية.
- قيام معظم دول العالم في استثمار احتياطات صرفها في شراء السندات من الخزانة الأمريكية.

(1) نقلاً عن قناة الجزيرة، تفاقم البطالة بالعالم أولى نتائج الأزمة المالية.

- الدولار عملة عالمية بغير منافس وبالتالي تتأثر الأسواق الأخرى.

الترابط بين الأسواق المالية العالمية تحت ثلاث قواعد:

✓ قاعدة إزالة الحواجز المالية.

✓ قاعدة الصندوق التي تدعو إلى التحرر والحرية في انتقال رؤوس الأموال.

✓ قاعدة إزالة الوساطة.

3.3. أسباب الأزمة المالية العالمية: يختزل خبراء المالية الدولية أهم الأسباب في بروز الأزمة

المالية الجديدة فيما يلي:⁽¹⁾

1- قامت مؤسسات مالية وبنوك بإقراض أموال "عقارية" لأسر غير قادرة على التسديد ودون ضمانات كافية، وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى قانون يعود إلى 1977 ينص على إمكانية أن تطلب أي مؤسسة مالية وتحصل على ضمانات لودائعها المالية من الدولة "الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع" إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع.

2- طلب من الأسر الأمريكية أن تسدد خلال سنتين فوائد القرض معفية من الضرائب، ثم في السنة الثالثة الفوائد وأصل الدين، علماً أن الأسر التي قامت بالاقتراض لشراء عقارات وسكنات استفادت مقابل نسب فوائد عالية من قروض تصل إلى 110% من قيمة العقار، أضيف إلى ذلك رسماً إضافياً للمخاطر أعلى بكثير من نسب الفوائد.

3- بعد بلوغ أجل الدفع وجدت مئات الآلاف من الأسر نفسها عاجزة عن التسديد، وأدى ذلك إلى تراجع قيمة القروض، وتشكل هذه النقطة أول مشكل طرح أي عدم قدرة مئات الآلاف من الأسر تسديد ملايين الدولارات من القروض.

4- قامت مؤسسات مالية بإقراض الأسر المالكة لعقارات الفئة السابقة التي تريد شراء عقارات مقابل ضمان العقار، ولكن منذ بداية سنة 2008 عرف سوق الأملاك العقارية ركوداً وتراجعت أسعار العقارات والمساكن في الولايات المتحدة الأمريكية، حينها طلبت البنوك من الأسر تسديد ديونها إلا أن آلاف الأسر أضحت عاجزة عن تسديد ديونها بينما فقدت القروض الممنوحة من قيمتها.

⁽¹⁾ عبد الرحيم بن صمايل السلمي، الدلالات الفكرية للأزمة المالية العالمية، مقال منشور على الرابط التالي:

<http://www.islammessage.com/index.aspx?cid=1>

والنتيجة أن الأسر العاجزة خفضت استهلاكها وتراجعت قدرتها الشرائية، فأصبحت العديد من الشركات والمؤسسات بالعجز، فقامت بتسريح مكثف للموظفين والعمال، وارتفعت نسبة البطالة في أوت وسبتمبر 2008 بصورة قياسية بمقابل عجز البنوك على استرجاع أموالها وعلى بيع الأملاك العقارية التي تقوم بحجزها لانعدام من يشتريها ومنه أضحت البنوك تعاني من نقص في السيولة، ومن عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها وأصبحت مهددة بالإفلاس.

5- قامت المؤسسات المالية بتوريق قروضها أي إصدار سندات وحولتها إلى منتج يمكن بيعه أو شراؤه في البورصة، فالبنوك سعت إلى بيع الديون إلى طرف آخر عبر البورصة خاصة صناديق الاستثمار، ولكن حينما كانت قيمة الديون في البداية عالية كان الطلب عليها، ولكن السندات ومع بروز المشاكل فقدت من قيمتها وبدأت صناديق الاستثمار تسعى للتخلص منها بأي ثمن لانعدام المشتري وهو العامل الثالث.

6- لتفادي العجز قامت صناديق الاستثمار ببيع سندات كانت تحوزها، وليس لها علاقة من القروض الرهينة حيث فقدت هذه السندات من قيمتها في وقت أضحت فيه البنوك تعاني من نقص وشح في الموارد المالية، لأن الصناديق اشترت السندات من البنوك، وبالتالي سحبت منها أموالا كبيرة وأصبحت تعاني من نقص الأموال ونقص السيولة.

7- مع عجز البنوك حاولت هذه الأخيرة الإقراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدي، ولكن البنوك رفضت الإقراض لغيرها، واتسعت رقعة البنوك التي تعاني، مما ساهم في بروز أزمة من النشاط المالي، ولتضاد اتساع رقعته بدأت البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك لكن الوضع كان يزداد سوءاً.

8- بدأت مضاربة كبيرة في البورصة حيث أقدم الوسطاء الماليون في بيع سندات بأعداد كبيرة لضمان الحصول على السيولة، وهو ما ساهم في انخفاض قيمة السندات ولا تزال قيمة الأسهم والسندات التي تمثل قطاعات صناعية تسجل تراجعاً.

9- أدت هذه العوامل مجتمعة إلى إفلاس أو وضع صعب لأكثر من 50 بنكاً وشركة تأمين أمريكية وأوروبية، مع تسريح آلاف العمال في الولايات المتحدة وأوروبا، وارتفاع نسب التضخم أي ارتفاع قيمة السلع وتراجع عدد مناصب الشغل التي يتم إنشاؤها شهرياً مما أثر في القدرة الشرائية لشريحة كبيرة، وتراجع الطلب وبروز حلقة مفرغة (هوة) بين تراجع الطلب وارتفاع معدلي البطالة والتضخم.

4.3. النتائج والتداعيات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية: يقول الخبراء أن أي نزلة برد تصيب الاقتصاد الأمريكي تجعل الاقتصاد العالمي يعطس ويصاب بالرشح، لهذا انتشرت الأزمة

المالية بسرعة فائقة، فقد بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر عدوى فيروسها عبر باقي دول العالم، بدءاً بالبلدان الأوروبية واليابان، لتنتقل إلى الدول ذات الاقتصاديات الناشئة.

1.4.3. تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات البلدان المتقدمة: ومن أهم النتائج

التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على هذه الدول كالاتي:

■ تراجع التوقعات بشأن النمو في الاقتصاد العالمي عام 2008 ليصل إلى حوالي 5.1% وهو نمو يراه البعض صدى لنمو عام 2008، وأنه لن يكون هناك نمو فعلي في عام 2008.

■ تعرض العديد من البنوك في العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.

■ أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين.

■ أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم (حوالي 25 بنك) لأكثر من 300 مليار دولار من قيمة أصولها، نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2007، الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين، وهناك تقديرات بأن تصل القيمة إلى حوالي 400 مليار دولار بنهاية هذا العام.

■ ارتفاع كبير جداً في نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج القومي: فقد ارتفع الدين الحكومي العام في الولايات المتحدة 5 ترليون دولار عام 2000 ليصل في عام 2008 إلى أكثر من 10 ترليون دولار وهو مقارب إلى حجم إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة، ويمثل هذا المعيار مؤشراً خطيراً على مسار الاقتصاد الأمريكي ويشكل عبئاً كبيراً على مستقبل اقتصادها ضمن المدى القصير.

■ ارتفاع إجمالي النفقات على الإيرادات المحققة وحصول تراجع في حجم التجارة الخارجية للولايات المتحدة بشكل مستمر، وكذا تراجع كبير في حجم السيولة المالية وفي حجم احتياطياتها النقدية من العملات العالمية.

▪ عجز الميزانية: يقدر العجز المالي الأمريكي في الميزانية عام 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

▪ المديونية: أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة ارتفاع الديون الحكومية من 4.3 تريليون دولار في عام 1990 إلى 8.9 تريليون دولار في عام 2007 وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة، يعادل حجم عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.

▪ ترشيد المستهلكين الأمريكيين إنفاقهم بصورة حادة وذلك إثر تدني قيمة منازلهم وارتفاع أسعار البنزين.

▪ تراجع نسب النمو من 1.4% عام 2008 إلى 0.3% عام 2009، كما توقع الخبراء تراجع النسب إلى 0.1% في اليابان و0.5% بأوروبا.

▪ دخول منطقة الأورو لأول مرة في تاريخها مرحلة ركود فعلي، بينما أعلنت كل من إيطاليا وألمانيا الدخول في مرحلة ركود رسمي.

▪ أعاد صندوق النقد الدولي على غرار البنك العالمي، توقعاته بخصوص نسب النمو العالمي لسنة 2009، إذ بعد أن سجل نسبة 0.5%، فإنه سيتوقع نسبة سالبة، مع استمرارها طوال السنة الحالية (أي 2009) والمقبلة أيضا.

▪ أظهرت إحصائيات اقتصادية في بلجيكا أن معدل إفلاس الشركات والمؤسسات قد بلغ رقما قياسيا في البلاد خلال شهر سبتمبر 2008 بزيادة 18% عن معدل الفترة المماثلة من العام السابق.

▪ إعلان مكتب الأبحاث الاقتصادية أن 927 شركة قد أعلنت إفلاسها خلال شهر سبتمبر من سنة 2008.

▪ وصول نسبة البطالة إلى 6.5% بالولايات المتحدة الأمريكية وهو الأعلى منذ 14 عاما.

▪ بلوغ معدل البطالة بالاتحاد الأوروبي إلى 7%، وقد كشف استطلاع للرأي شمل 15 قطاعا اقتصاديا حيويا بألمانيا أن نحو 215000 وظيفة مهددة بالإلغاء خلال عام 2009 وفي بريطانيا ارتفع معدل البطالة إلى 5.7% مقابل 2.5% الربع الأول من عام 2008 ويتوقع الاقتصاديون أن يتفاقم التدهور بسوق العمل في البلدان المتقدمة ليصل معدل البطالة إلى 7.9% في الربع الأول من عام 2010.⁽¹⁾

⁽¹⁾دراسة تم الحصول عليها من الموقع الرسمي لبنك التنمية الصناعية والعمال المصري، معنونة كالتالي: أثر الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي المصري، على الرابط التالي:

<http://kenanaonline.com/users/hazem-hazem/posts/100860>

■ من المعروف أن السوق الأمريكية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالاقتصاد الأوروبي والآسيوي، بمعنى أن الشركات الصناعية في هذه الدول تعتمد بنسبة تتعدى 70% على ترويج منتجاتها داخل السوق الأمريكية، وبالتالي فإن التراجع الكبير للاقتصاد الأمريكي أدى إلى إفلاس العديد من الشركات الأوروبية على وجه الخصوص وكذلك اليابان، إضافة إلى خسارة أكثر من 14000 فرصة عمل في مدينة بروكسل لوحدها فقط.

2.4.3. انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العربي: يرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن البلدان العربية ليست بمنأى عن عدوى الأزمة المالية العالمية على اقتصادها، وأن الأزمة ستؤثر على البلدان العربية على المدى المتوسط، حيث يرى الخبراء أن الدول العربية جزء من الاقتصاد العالمي وبالتالي فإنها ستتأثر سلباً بهذه الأزمة، بل واقع الأمر قد تأثرت فعلاً، ومدى تأثرها يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية والمالية ودرجة ارتباطها وانكشافها على العالم الخارجي.

ويرى الخبراء الاقتصاديون أن البلدان العربية الفقيرة هي التي ستكون أكثر تضرراً لأن حدة الفقر ستزداد بها، وخصوصاً على مستوى القطاع غير المنظم الذي يبلغ في بعض البلدان نحو 90% من حجم النشاط الاقتصادي.

كما أجرت منظمة العمل العربية إحصاءات وتوقعت نسبة البطالة بين الشباب العرب بنحو 40%، ووصف التقرير العربي للتشغيل والبطالة الصادر عن المنظمة وضع البطالة بأنه الأسوأ عالمياً بسبب تجاوز معدل 14، كما حذر مؤتمر المستثمرين ورجال الأعمال العرب الذي انعقد بالعاصمة اللبنانية بيروت من ارتفاع نسبة البطالة بالعالم العربي، خصوصاً وأن نصف سكانه يعيشون على أقل من دولارين يومياً، وذلك وفقاً لدراسة أعدتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

كما أعلن المنتدى العربي للتنمية والتشغيل بالدوحة أن الفترة بين عامي 2010 - 2020 ستكون الأسوأ، إضافة إلى ذلك يرى الخبراء الاقتصاديون أن معدلات البطالة بالدول العربية ستكون بشكل عام مرتفعة عما كانت عليه قبل الأزمة بنحو 1% إلى 2%.

وهنا يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة وهي:

1.2.4.3. الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفع: وتتمثل في دول

مجلس التعاون الخليجي "؛ إنه لمن المعلوم أن تداول النفط يمثل الجزء الأكبر من الصادرات الخليجية والذي يتم بالدولار، وأن إيرادات ونفقات الحكومات الخليجية تقدر بالدولار، وأن الجانب الأكبر من الأصول مقومة بالدولار، وما يترتب على هذا التحول من خسائر اقتصادية

كبيرة، فإن الواقع يفرض على الدول الخليجية أهمية الخروج من هذا الارتباط بطريقة إدارية هادئة، فقد ألقى تراجع الدولار واستمراره في ذلك بظلاله على الاقتصاد الخليجي، فانخفاض سعر صرف الدولار له تأثير مزدوج على اقتصاد الدول الخليجية المرتبطة بالدولار، نتيجة لهذا الارتباط من جهة، وبسبب تسعير النفط من جهة أخرى.

فانخفاض سعر الدولار يسهم بصورة أخرى في ارتفاع قيمة كل من اليورو والين الياباني والجنه الإسترليني، وينتج عن ذلك زيادة في قيمة الواردات الخليجية التي تأتي غالبيتها من تلك الدول مما يسهم في ارتفاع معدلات التضخم المستورد، وهو جانب منظور خلال العامين الماضيين، كما أن النفط يمثل الأولوية في صادرات دول الخليج، وليس لديها من المنتجات غير النفطية ما يمكن أن تستفيد منه عند انخفاض قيمة عملاتها من خلال زيادة الصادرات من تلك المنتجات غير النفطية، فضلا عن أن النفط باعتباره المصدر الأكبر للإيرادات قد شهد انخفاضا من بدء تطبيق خطة الإنقاذ الأمريكية، وحتى بفرض استمرار في الارتفاع فإن انخفاض الدولار وارتباط حصيلة مبيعات النفط به يحول دون تحقيق مكاسب صافية من ارتفاع أسعار النفط، وقد كشف تقرير منظمة "أوبك" جويلية 2007 أنه على الرغم من تسجيل أسعار النفط أسعار قياسية فإنه عند احتساب معدلات التضخم والتغير في أسعار الصرف العالمي فإن أسعار النفط الحقيقية انخفضت مقارنة بأسعار 2006.⁽¹⁾

أيضا فإن ارتباط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي قد أدى إلى تبني السلطات النقدية في الدول الخليجية المرتبطة بالدولار نفس مسار الدولار الأمريكي، ففي حال انخفاض سعر الفائدة على الدولار يتم خفض الفائدة تلقائيا على العملات الخليجية، رغم اختلاف طبيعة البنين الاقتصادي الخليجي عن الأمريكي فالاقتصاد الخليجي لا تعاني جنباته من أزمة ولا يشكو من تباطؤ أو ركود، بل ينطلق نحو النمو بعكس الاقتصاد الأمريكي الذي يسير نحو الهاوية ويفقد هيمنته العالمية تدريجيا.

فهذا المنحى في السياسة النقدية إن كان يناسب الاقتصاد الأمريكي المتعثر فإنه يناسب الاقتصاد الخليجي بل إنه يزيد من معدلات التضخم، نتيجة زيادة عرض النقود، الذي يعد أهم مشكلة تواجه الاقتصاد الخليجي، كما أنه يؤدي إلى انخفاض قيمة احتياطات الدول الخليجية في مقابل العملات الأخرى، وهو ما يعني خسارة المليارات من العملات المحلية بسبب تراجع الدولار.

وتشير إحصائيات صندوق النقد الدولي في هذا الشأن إلى أن العملات الخليجية فقدت ما بين 20% و30% من قيمتها خلال السنوات الخمس الماضية (أي قبل 2008) بسبب الارتباط بالدولار.

⁽¹⁾ أحمد حمداني، مقال بعنوان: الاقتصاد الوطني سيتأثر بالأزمة المالية على المدى المتوسط، جريدة الخبر الجزائرية، الجزائر، العدد: 5443، بتاريخ: 7 أكتوبر 2008، ص 11.

2.2.4.3. الدول ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المتوسط: وتتمثل أهم هذه الدول

في "مصر" و"الأردن" و"تونس".

وستنطبق في هذا الصدد إلى دولة مصر نظراً لأنها الأكثر تأثراً أو ستتأثر بصورة أكبر مقارنة مع الدول الأخرى، حيث يرى خبراء الاقتصاد المصري أنه نظراً لتشابك الاقتصاد الأمريكي والأوروبي مع الاقتصاد المصري فإن الأزمة المالية العالمية سوف تؤثر بشكل مباشر وذلك من خلال تراجع معدلات النمو، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة الماضية بلغت 6.8%، 7.1%، 7.2% خلال الأعوام 2006/2005، 2007/2006، 2008/2007 على التوالي، ويقدر الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008/2007 بنحو 783.2 مليار جنيه (ما يعادل 142 مليار دولار) إلا أن الأزمة المالية العالمية ستؤدي إلى حدوث تباطؤ في الاقتصاد المصري، نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، لتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6% وفي أسوأ الظروف إلى 5% خلال عام 2009، وذلك بسبب التشابك مع الاقتصاد العالمي، فنحو 32% من الصادرات المصرية تتجه للولايات المتحدة الأمريكية، و32.5% من الواردات تأتي من أمريكا والاتحاد الأوروبي، وثلاث الاستثمارات الأجنبية خلال عامي 2007، 2008 من أمريكا وأوروبا.⁽¹⁾

وتتوقع وزارة التنمية الاقتصادية في مصر أن تبلغ الخسائر الناتجة عن الأزمة أكثر من 4 مليارات دولار خلال سنة 2009، وأكثر القطاعات تضرراً هو قطاع الصناعات التحويلية، حيث من المتوقع تراجع الصادرات السلعية بنحو 2.2 مليار دولار، ففي ظل الانكماش العالمي سيقبل الطلب بشكل عام على المعروض من المنتجات، مما سيجعل هناك أولوية للطلب على المنتج المحلي للدول التي يتم تصدير المنتج المصري إليها، كما تتوقع وزارة التنمية انخفاض الميزان البترولي بنحو 1 مليار دولار حيث انخفضت أسعار البترول من 147 دولار للبرميل إلى 39.5 دولار للبرميل، وانخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج مما يعادل 600 مليون دولار وانخفاض الإيرادات السياحية خلال عام 2009 بأكثر من 2 مليار دولار مما ينعكس على كافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة (كالمقاولات، الأثاث، الصناعات الغذائية، الصناعات الحرفية..). وانخفاض إيرادات السويس بنحو 400 مليون دولار (نتيجة لتباطؤ حركة التجارة العالمية) أيضاً من المتوقع أن تؤثر هذه الخسائر على قيمة الجنيه المصري والذي انخفضت قيمته أمام الدولار من 550 قرشا إلى 530 قرشا.

⁽¹⁾ تسعديت محمد، الأزمة المالية العالمية قد تترك آثارها على كل شيء، مقال منشور على الشبكة العنكبوتية من خلال موقع الجزيرة نت على الويب، تم معاينة الصفحة بتاريخ: 2008/11/20، على الساعة: 22:10، على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E4D8D8C7-CD9F-49DE-895D-ED5FB600635B.htm>

وبالنسبة للموازنة العامة للدولة فإن جانب الإيرادات سيتأثر سلباً نتيجة لتوقع تراجع حصيلة الضرائب والجمارك وحصيلة الخصخصة، وسيتم ضخ 15 مليار جنيه لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية مما يزيد في حجم العجز في الموازنة.

3.2.4.3. الدول ذات درجة الانفتاح المنخفض: مثل "الجزائر" و"ليبيا" و"السودان"،.. الخ.

وسنأخذ "الجزائر" كأفضل دولة بالنسبة للدول ذات درجة الانفتاح المنخفض، حيث يرى الخبير الاقتصادي "عبد المجيد بوزيدي" أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالاقتصاد العالمي، لا سيما من خلال التجارة الخارجية ومؤخراً من خلال توظيف احتياطات الصرف.

ويمكن للآزمة المالية العالمية أن تؤثر على الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشرين هما: قيمة الدولار الأمريكي ونسبة التضخم في الاقتصاديات الغربية وخصوصاً في الاقتصاد الأمريكي.

1- قيمة الدولار الأمريكي: يقيم تصدير النفط في الجزائر بالدولار، وإذا تواصلت أزمة الاقتصاد الأمريكي ستدهور قيمة الدولار الذي تخضع له قيمة صادرات الجزائر بشدة، كما أن تراجع الاقتصاد الأمريكي سيجر وراءه تراجع الاقتصاديات الأوروبية والصينية على وجه الخصوص، وبالتالي فإن الطلب العالمي على النفط سيتراجع ومعه الأسعار العالمية للمحروقات مما سيضعف من تراجع عائدات الصادرات الجزائرية.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن الجزائر ستبقى حسب تقديرات صندوق النقد الدولي تضمن توازناً في الميزانية إلى حدود 57 دولاراً للبرميل.

من جهة أخرى يرى وزير الطاقة والمناجم الجزائري "شكيب خليل" أن آثار الأزمة المالية ستبرز إن استمر الوضع على حاله لأكثر من سنتين، حيث إن استمرار الأزمة إلى ما بعد 2010 سيؤدي بالجزائر إلى مراجعة البرنامج الاقتصادي الجديد الذي وضعه رئيس الجمهورية بقيمة 130 مليار دولاراً، من أجل تفادي صرف الأموال والوقوع في أزمة حادة، كما يرى الوزير أن الجزائر، ستتأثر بالأزمة المالية العالمية على المدى المتوسط من خلال انكسار وتدني أسعار البترول، مما سيحتم على الجزائر التي لا تركز على هذه المادة (اقتصاديات الريع) اللجوء إلى الاستدانة من الخارج.⁽¹⁾

وهناك خطر آخر قد ينجم عن تراجع قيمة الدولار يتعلق بديون الجزائر الخارجية المقدرة بالأورو، حيث إنها سددت بالتسييق (التسديد المسبق للديون).

2- التضخم العالمي: وهو ثاني عامل يجب الحذر منه وخصوصاً التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يؤثر على السندات الجزائرية في الخزينة الأمريكية والمقدرة بحوالي

⁽¹⁾ محمد بوزانة، مقال بعنوان: انطلاق قمة العشرين الاقتصادية في واشنطن، جريدة الخبر، الجزائر، العدد: 5477، بتاريخ: 16 نوفمبر 2008، ص.5.

46 مليار دولار، فعندما تتجاوز نسبة التضخم نسبة فوائد توظيف هذه السندات، تكون هناك خسائر، حيث إنه من المتوقع أن تخسر الجزائر ما يقارب 30% من تلك السندات لو قامت بسحبها وبيعها، كما أن ارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية إلى نحو 40 مليار دولار نهاية 2008 يعود جزء مهم منه إلى التضخم الذي يضرب الأسواق العالمية، وأن أي كساد محتمل يؤدي إلى تراجع الطلب العالمي على المحروقات وانهيار أسعار الغاز مما يعني تراجع الخام الجزائري.

وحسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) فإن تضخم المواد الأساسية بلغت نسبة أكثر من 25% عام 2007 وسترتفع مع نهاية عام 2009 إلى 45%⁽¹⁾.

5.3. الحلول والبدائل المقترحة لتخطي الأزمة المالية العالمية: ها هي الأزمة المالية العالمية

تبعث من أعماق رحم النظام الرأسمالي الذي يعتق الحرية المطلقة...، وها هو القطب الأوحده في عالم اليوم أمريكا تبحث عن قارب نجاه، تستصرخ، وتستتجد بحثاً عن حلول عاجلة لمواجهة الأزمة المالية. فمن يخلصها؟

1.5.3. مخطط بولسن لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي: خطة الإنقاذ المالي هي الخطة التي

صاغها وزير الخزانة الأمريكية "هنري بولسن" وذلك لإنقاذ النظام المالي الأمريكي، بعد أزمة الرهن العقاري، والتي ظهرت على السطح سنة 2007 واستمرت تداعياتها بل وتستمر حتى الآن، ولقد أثرت هذه الأزمة على قطاع البنوك والأسواق المالية الأمريكية، مهددة بانهيار الاقتصاد الأمريكي وتداعي الاقتصاد العالمي، وتهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية والتي تعود إلى دافعي الضرائب، كما تهدف إلى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمار إلى أقصى حد ممكن.

كما وضعت الخطة التي جاءت لمواجهة أخطر أزمة عقارية شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تعرضها لأزمة الركود الكبير عام 1929 لمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد أقساطها عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانة عامة، ولقد عارض الرئيس الأمريكي جورج بوش في بداية الأمر خطة الإنقاذ المالي، حيث اعتبرها إنقاذ المقترضين الذين لا يشعرون بالمسؤولية، ولكنه بعد ذلك تراجع عن التهديد باستخدام الفيتو (حق النقض) ضد الخطة بعد قول وزير الخزانة الأمريكي "هنري بولسن" بأن دعم الشركتين (فاني ماي) و(فريدي ماك) هو أمر ضروري لتهدئة الأسواق المحلية والخارجية.

⁽¹⁾ عبد الوهاب بوكروخ، مقال بعنوان: مجموعة العشرين تتفق على خطة ب: 1100 مليار دولار للتخفيف العالمي، جريدة الشروق، الجزائر، العدد: 2574، بتاريخ: 04 أبريل 2009، ص 13.

واعتمد مجلس الشيوخ نص خطة الإنقاذ بأغلبية 72 صوتاً مقابل معارضة 13 صوتاً عقب موافقة مجلس النواب.

3.1.1.5.3. مبدأ الخطة: تقوم الخطة على شراء الديون الهالكة التي تعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهنات العقارية التي اعتمدها المضاربون المليون في بورصة "وول ستريت"، وينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ على مهلة له الخطة تنتهي بتاريخ: 31 سبتمبر 2009 مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتان اعتباراً من تاريخ إقرار الخطة.

وتضمنت خطة الإنقاذ أيضاً جانباً خاصاً بشركتي فاني ماي وفريدي ماك كبرى شركات التمويل لقاء الرهن والمعروضتين للإفلاس، بعدما أشرفت على الانهيار مطلع الشهر أوت وتملك وتدعم الشركتان المتضررتان رهوناً عقارية قيمتها خمسة تريليونات دولار تعادل نحو 50% من الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبموجب الخطة تضمن إدارة الإسكان الفدرالية زيادة سقف القروض التي تشتريها الشركتان إلى 625 ألف دولار.

3.1.1.5.3. بنود خطة الإنقاذ المالي الأمريكي: ونذكرها في جملة العناصر الآتية:

- السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة مليار دولار وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.
- يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى مع احتمال رفع المبلغ إلى 350 مليار دولار، بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويملك أعضاء الكونغرس حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمائة مليار دولار.
- تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة.
- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة.
- رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.
- منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.
- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسائة ألف دولار.
- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

- يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس هيئة المنظمة للبورصة.
- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في المحاسبات.
- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.
- اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

2.5.3. قمة مجموعة العشرين وأهم نتائجها: وفي هذا السياق يجب أن ننوه بأن مجموعة العشرين اجتمعت مرتين بعد انفجار الأزمة المالية العالمية الحالية، وذلك للبحث في جوانب الأزمة وأهم الإجراءات والحلول التي يجب اتخاذها.

1.2.5.3. قمة مجموعة العشرين الأولى: عقدت هذه القمة في السبت بتاريخ: 16 نوفمبر 2008، في العاصمة الأمريكية واشنطن، وتضم البلدان الثمانية التي تمثل أقوى اقتصاديات العالم والدول الناشئة، وتم في هذه القمة الطارئة مناقشة إصلاح النظام المالي العالمي وسبل الخروج من الأزمة التي تمر بها أسواق المال وبقية الأسواق (الصناعة، التشغيل والطاقة)، وقد عقدت هذه القمة في عهد إدارة الرئيس "جورج بوش" الذي اتهمته ولايته بالمسؤولية المباشرة عن أخطاء النظام الرأسمالي التي كلفت لحد الآن الدول الصناعية فقدان أكثر من 500000 منصب عمل وإغلاق العديد من وحدات إنتاج السيارات فيما يعرف بأزمة الرهن العقاري.⁽³⁴⁾

وقد شبه الخبراء الاقتصاديون هذه القمة باجتماعات "بريتن وودز" في ولاية نيوهامبشر الأمريكية سنة 1944، والتي تألق فيها كل من نجم بريطانيا وأمريكا، الأولى (بريطانيا) بإسهامات "جون مينارد كينز" الاقتصادي ذائع الصيت، والثاني (أمريكا) بتدخل "هاري ديكستر وايت" الاقتصادي الأمريكي الكبير، والمحصلة كانت إطلاق مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتأسيس لنظام سعر العملات وليبرالية السوق ونظام التمويل الدولي الذي يستهدف معالجة الأزمات ذات الصلة بالمدفوعات، وفي هذه المرة وبعد أكثر من 60 عاما، تجتمع الدول الرأسمالية الكبرى ذاتها مع نظرائها من الدول الناشئة في نفس البلد ولكن هذه المرة على خلفية فشل النظام الذي أفرزته اجتماعات بریتن وودز وتراجع دور الصندوق والبنك العالمي كعامل ضبط في السياسات المالية والنقدية الدولية لصالح الحكومات، وفي هذه المرة سطع نجم دولة أخرى هي فرنسا بقيادة الرئيس "نيكولا ساركوزي" الذي لم يخف نقده الشديد للدور الأمريكي في نشوب الأزمة ودعا لنظام مالي

واقصادي جديد وذلك بمناسبة القمة الأوروبية الآسيوية التي عقدت في أكتوبر 2008 كما برز دور ألمانيا التي دعت إلى حلول قطرية بدل الحلول المعولة.

ومن أهم المقترحات والنقاط الأساسية التي تم دراستها في هذه القمة ما يلي:

1- دعت الصين إلى إعادة النظر في النظام الرأسمالي برمته عن طريق إدماج الدول الناشئة في وضع السياسات العالمية المتعلقة بالصرف والتمويل والاستثمار، كما أبرقت الصين برسالة عملية لأمريكا عشية انعقاد القمة مفادها تخصيص 950 مليار دولار كاستثمارات في قطاعات الاقتصاد، وهذا عبارة عن قرار يتجاوز المصارف وأسواق المال وصناديق المضاربة إلى رفع الطلب على الاستثمار ويساعد على استمرار حياة المؤسسات المهده بالفرق بسبب نقص الطلب على سلعها الرأسمالية.

2- إنقاذ عدد من الشركات الكبرى من الإفلاس، حيث قام مجلس الشيوخ الأمريكي بدراسة مساعدة قدرت بـ: 25 مليار دولار لإنقاذ سوق السيارات، التي تراجعت مبيعاتها لتصل إلى أدنى مستوياتها.

3- خروج المشاركين في القمة بتوصيات تشمل طرق التعاون بين البنوك العالمية الكبرى وصندوق النقد الدولي وكذا البنك العالمي، بحيث تهدف إلى منح هاتين المؤسستين آليات أكثر فاعلية في تسيير الأسواق المالية العالمية، إضافة إلى تفعيل التبادل المالي بين الدول فيما بينها، للتخفيف من حدة الأزمة الحالية، والتصدي لأزمات محتملة.

4- كما درست القمة إمكانية العودة إلى النظام القديم لتحديد قيمة العملات، والمتمثل في قيمة الذهب وليس الدولار.

5- الطلب من الدول العربية التي تتربع على 60% من احتياطات العالم من النفط وعلى احتياطات من النقد الأجنبي تزيد عن 2 ترليون دولار (2000 مليار دولار)، وعلى مجموعة سكانية تقترب من 400 مليون نسمة في الأفق المنظور، المطلوب منها استخدام وزنها هذا وتقديم مساعدات لإنقاذ الاقتصاد العالمي وخاصة العربية السعودية.

6- إعادة جدولة الديون إلى المصارف الكبرى التي أثبتت عدم الاستجابة لخطط الإنقاذ الأمريكية والأوروبية والمضي في ضخ سيولة للاقتصاد.

7- الرفع من سقف ضمان الودائع لتجديد الثقة في نظام الائتمان الرأسمالي.

8- دعوة الصناديق السيادية في الدول النفطية إلى افتراض البنوك الرأسمالية والاستثمار في السندات الحكومية.

9- الضغط على "أوبك" كي تعدل عن سياسة خفض الإنتاج من النفط خاصة وأن المملكة السعودية شاركت في قمة العشرين.

2.2.5.3. قمة مجموعة العشرين الثانية: عقدت قمة مجموعة العشرين الثانية يوم الخميس

بتاريخ: 02 أبريل 2009 بالعاصمة لندن ببريطانيا، ومن أهم النتائج التي توصل إليها زعماء أكبر اقتصاديات العالم في قمة العشرين هي اتفاق لمواجهة الأزمة المالية من خلال برنامج من التدابير تصل قيمته إلى 1100 مليار دولار، يتضمن حزمة تحفيزات وهي كالاتي:

- 1- زيادة موارد صندوق النقد الدولي، ومساعدة الدول الأكثر فقراً في العالم.
- 2- تشديد آليات الرقابة على عمل البنوك والمؤسسات المالية وفق آليات عابرة للحدود، وخضوع المكافآت المدفوعة لمسؤولي البنوك لرقابة أكثر تشدداً.
- 3- استحداث مجلس خاص بالاستقرار المالي للعمل مع صندوق النقد الدولي لضمان التعاون عبر الحدود.
- 4- فرض إجراءات تنظيم دقيقة خاصة بتسيير صناديق التوفير ووكالات التصنيفات الائتمانية العالمية.
- 5- المسارعة بالعمل على تطهير البنوك من الديون المعدومة (الأوراق المالية التي تملكها البنوك والمؤسسات المصرفية).
- 6- تخصيص 50 مليار دولار لمساعدة البلدان الأكثر فقراً في العالم.
- 7- تخصيص 250 مليار دولار من الخطة لزيادة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي التي ستكون متاحة لجميع الأعضاء المساهمين في ملكية الصندوق الذي سيشهد زيادة في رأس ماله بـ: 500 مليار دولار ضمن الخطة، وستكون للدول المساهمة في زيادة رأس مال الصندوق كلمة مسموعة.
- 8- تخصيص 250 مليار دولار لتمويل التجارة العالمية على مدى عامين لزيادة حجم التجارة الدولية. وأجمل ما قيل عن هذه القمة مقولة رئيس الوزراء البريطاني "براون" الذي استضاف القمة في بلده حيث قال: « هذا هو اليوم الذي اتفق فيه العالم على التصدي للكساد العالمي، ليس بالكلمات بل بخطة للإنعاش العالمي والإصلاح وبتجدول زمني واضح، من خلال تعهد الحكومات بتقديم 5000 مليار دولار على مدار عامين لتحفيز الاقتصاد العالمي».
- وتأكيداً لأقوال رئيس الوزراء البريطاني، أكد الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" هذا أيضاً حيث قال: «إن النتائج فاقت ما يمكن تخيله وإن العالم بدأ في الخروج من النموذج "الأنجلو ساكسوني" للتمويل».

وما يؤكد جدية هذه القمة والخروج بحلول جذرية تصريحات رئيس الوزراء الأسترالي "كيفن رود" حيث صرح وقال: «.. الاتفاق الذي تم التوصل إليه يبدأ في شن حملة صارمة ضد رعاة البقر في السوق المالية الذين جلبوا الخراب للأسواق العالمية وتراكم آثار حقيقية على الوظائف في كل مكان».

6.3. التوصيات المقترحة لتجاوز الأزمة المالية العالمية: إضافة إلى مخطط بولسون لإنقاذ

الاقتصاد الأمريكي، وقمة مجموعة العشرين، والبديل الإسلامي الذي اعتمده بعض البنوك الربوية، ظهرت عدة دراسات واقتراحات من قبل كبار الاقتصاديين والخبراء الماليين لتجاوز الأزمة المالية العالمية الحالية، وأهم هذه الاقتراحات والتوصيات ما يلي:

1.6.3. الصين كأفضل منقذ للعالم من أزمته المالية: يقول بعض المراقبين إن مفتاح حل

الأزمة المالية التي يمر بها النظام المصرفي في الدول الغربية قد يكون بيد الصين التي تمتلك احتياطات من العملة الصعبة تتجاوز 2 ترليون دولار.

ورغم أن الخبراء الاقتصاديين الصينيين يعلنون أن الصين على استعداد للقيام بواجبها في حل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، لكنها لن تقوم بإصدار شيكات على بياض للدول الغربية حيث يتركز اهتمام المسؤولين الصينيين على حل مشاكل الصين الداخلية مثل تضادي احتمال تباطؤ نموها الاقتصادي، وحتى إذا قبلت الصين بحل هذه الأزمة، فإنه من المرجح بل والمنطقي أن يكون ذلك مرافقا بسلسلة طويلة من الشروط.

وقد أشارت آخر الإحصاءات التي نشرت مؤخرا (أي خلال سنة 2009) إلى أن احتياطات الصين تجاوزت 1.9 ترليون دولار (1900 مليار دولار) وكتب مدير معهد "بيترسون" للاقتصاد العالمي ومقره الولايات المتحدة في صحيفة "فيننشيل تايمز" البريطانية أنه يمكن للولايات المتحدة طلب قرض من الصين وقال: « يمكن للصين تقديم قرض بقيمة 500 مليار دولار للحكومة الأمريكية لإنقاذ نظامها المالي»، ويقوم الصينيون عمليا بمساعدة الاقتصاد الأمريكي منذ عدة سنوات عن طريق شراء الديون الحكومية الأمريكية وهو ما ساعد الحكومة الأمريكية على الإنفاق أكثر مما تسمح إمكانياتها، وأشار "زهاو أكسيجون" نائب رئيس جامعة "ريمين" الصينية في بكين إلى أن الصين تقوم بمساعدة الاقتصاد الأمريكي عمليا وأنه من الممكن أن تستمر في ذلك، ولكنها غير قادرة على تحمل كل عبء حل هذه الأزمة وأن على الاقتصاديات الأخرى مثل روسيا والهند والبرازيل المشاركة في تحمل هذا العبء.

2.6.3. الإجراءات والتوصيات التي يروج لها لتجاوز الأزمة المالية العالمية:

1- مزيد من الشفافية في منتجات الدين؛ وأهمها المشتقات والتي اعترف كبار المنظمين المصرفيين في العالم أن بنوكهم المركزية لا تفهمها.

- 2- مزيد من التنظيم والرقابة؛ وحقيقة الأمر أن الرقابة ظلت تتمدد وتتشدد ولكن على العالم الثالث فقط.
- 3- وضع قواعد حسابية جديدة لتقويم الأصول ولا تسمح بتضخيمها وبالتالي تضخيم الاستدانة.
- 4- دعم مراكز التحليل المالي والاقتصادي المحايدة، وجعلها مسئولة عن الدراسة والمعلومات الخاصة بأوضاع السوق المالية، وفي تقديم دراسة سليمة عن المؤسسات المراد الاستثمار فيها.
- 5- ضرورة فرض ضوابط على استعمال أموال الضرائب التي استعملت لإنقاذ البنوك عن طريق تسليفها بريح واستعمالها لإنعاش الحالة الاقتصادية (التسليف مباشرة لعناصر الاقتصاد الحقيقي من طالبي شراء المنازل والعربات وقروض تشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة) وعدم صرف ربح لأصحاب رؤوس الأموال لهذه البنوك قبل استعادة أموال دفع الضرائب وعدم صرف حوافز لقيادة المصارف الذين تصرفوا بعدم مسؤولية وفصلهم.

الخاتمة:

إن الأزمة المالية العالمية 2008 هي أزمة لم تنتج من عدم، بل هي أزمة جشع تسبب فيها المرابون وذلك نتيجة الخروج عن مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الذي حذرنا من التعامل بالربا نظرا لما يخلفه من أضرار، وهذا ما بدا واضحا وجليا في النظام الرأسمالي الذي أضحى يعاني من جملة أمراض مزمنة مست جوانبه وأطرافه.. مما أدى إلى انفجار الفقاعة العقارية التي ما لبثت تنتقل عدواها إلى باقي القطاعات الاقتصادية العالمية الأخرى، هذا ما أفضى إلى تسارع حكومات البلدان المتقدمة والمتضررة في آن واحد لتقديم حلول سريعة عاجلة، تتراوح بين مخطط "بولسن" لإنقاذ الاقتصاد المالي الأمريكي...، واقتراحات تدعو إلى حلول جذرية ظهر فيها البديل الإسلامي كأفضل حل لهذه الأزمة، ولعل "موريس آليه" المتحصل على جائزة نوبل التذكارية في الاقتصاد لعام 1988 من أشد وأبرز علماء الاقتصاد الذين أوصوا ونادوا بضرورة اعتماد منهج وتعاليم الاقتصاد الإسلامي على مستوى المصارف، بالإضافة إلى ذلك؛ طفت حلول أخرى على السطح تمثلت على سبيل المثال لا الحصر في التقييد بمبادئ الرقابة على المصارف وحوكمتها وفق معايير الشفافية والمساءلة.

قائمة المراجع

1/ باللغة العربية

الكتب:

- 1- عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1992.
- 2- محسن أحمد الخضيرى، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، بدون سنة نشر، الإسكندرية.

- 3- محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
- أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001.
- 4- عبد القادر محمد عطية عبد القادر، قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد، 2005.
- 5- مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في العالم: النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 2000.
- 6- منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، توزيع منشأة الإسكندرية، مصر 1997.
- 7- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي - العولة المالية وإمكانيات التحكم في عدوى الأزمات المالية: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
- 8- محمد عبد العزيز، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي أصلها وتطورها، مطبعة جامعة بغداد، 1979.

الدوريات والجرائد:

- 9- عبد الوهاب بوكروح، مقال بعنوان: مجموعة العشرين تتفق على خطة ب: 1100 مليار دولار للتحفيز العالمي، جريدة الشروق، الجزائر، العدد: 2574، بتاريخ: 04 أبريل 2009.
- 10- أحمد حمداني، مقال بعنوان: الاقتصاد الوطني سيتأثر بالأزمة المالية على المدى المتوسط، جريدة الخبر الجزائرية، الجزائر، العدد: 5443، بتاريخ: 7 أكتوبر 2008.
- 11- محمد بوزانة، مقال بعنوان: انطلاق قمة العشرين الاقتصادية في واشنطن، جريدة الخبر، الجزائر، العدد: 5477، بتاريخ: 16 نوفمبر 2008.
- 12- حفيظ صوالي، مقال صحفي بعنوان: أسباب الأزمة المالية العالمية، جريدة الخبر، الجزائر، العدد: 5443، بتاريخ: 7 أكتوبر 2008.

ملتقيات وندوات:

- 13- جاسم المناعي، مداخلة بعنوان: الأزمة الاقتصادية الآسيوية محاولة تشخيص، المؤتمر الرابع لأسواق المال العربية، بيروت، 8 مايو 1998.

14- بشير مصيطفى، براق محمد وفرحي محمد، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، ندوة دراسية نظمت بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، بتاريخ: 2008/12/01.

المذكرات الجامعية:

15- رايس مبروك، العولة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005.

16- وليد أحمد صايف، سوق الأوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية، حالة تطبيقية سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997.

المواقع الالكترونية:

17- عبد الرحيم بن صمايل السلمي، الدلالات الفكرية للأزمة المالية العالمية، مقال منشور على الرابط التالي: <http://www.islammessage.com/index.aspx?cid=1>

18- تسعديت محمد، الأزمة المالية العالمية قد تترك آثارها على كل شئ، مقال منشور على الشبكة العنكبوتية من خلال موقع الجزيرة نت على الويب، تم معاينة الصفحة بتاريخ: 2008/11/20، على الساعة: 22:10، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E4D8D8C7-CD9F-49DE-895D-ED5FB600635B.htm>

19- دراسة تم الحصول عليها من الموقع الرسمي لبنك التنمية الصناعية والعمال المصري، معنونة كالتالي: أثر الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي المصري، على الرابط التالي: <http://kenanaonline.com/users/hazem-hazem/posts/100860>

2/ باللغة الفرنسية

20- A.Granou, Crise et reproduction des rapports sociaux en occident, en désarroi: rupture du système économique ، Paris ، Dunod ، 1978 ، P 91.

21- Marx ، le capital ، Paris ، Editions sociales ، 1954 ، P 267.

Rapport annuel 2003 ، Banque centrale européenne ، Francfort ، 2004 ، P 108.